رقم الايداع : 1257- 2006 الترقيم الدولي : 8623- 1112

دور المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار الإقليمي: حالتي ليبيا ومالي

The role of the Algerian approach in resolving disputes in the neighboring countries of the region: the cases of Libya and Mali

الاستاذة: **بن لمخربـــش أسمــــاء**
أستاذة مساعدة " أ " - كليـــــة الحقـوق و العلـوم السياسيــــة
جامعة محمد خيضر - بسكرة / الجزائـــر
asmabel327@gmail.com

تاريخ الإرسال :	تاريخ المراجعة :	تاريخ القبول :
2018/05/30	2018/06/03	2018/06/16

الملخص :

نعكف من خلال هذه المقالة على الوقوف على أهم تصورات المقاربة الجزائرية، اتجاه حالات النزاع في جوارها الجغرافي تحديدا في كل من ليبيا ومالي . بالنظر على أنهما أصبحتا تمثلان في الآونة الأخيرة محور نشاط سياساتها الخارجية والأمنية لأهميتهما الحيوية لأمنها ومصلحتها الوطنية وبالنظر لأنهما تمثلان جزء من منطقتين مهمتين في كل تصورتها الخارجية: المغرب العربي والساحل الإفريقي كما نحاول من خلال هذه المقالة أيضا الوقوف عند حدود تأثير وتداعيات حالتي النزاع في هاتين الدولتين على الجزائر واهم الفرص الممكنة للجزائر لحلها والتحديات التي تواجهها.

الكلمات المفتاحية : المقاربة الجزائرية، حل النزاعات، دول الجوار الإقليمي،"ليبيا ومالي

Abstract:

In this article, we examine the most important perceptions of the Algerian approach to the conflict situations in its geographical context, namely Libya and Mali, since they have recently become the focus of their foreign and security policy activities for their vital importance to their security and national interest. : The Maghreb and the African Sahel. In this article, we also try to stand at the limits of the impact and repercussions of the two conflict situations in these two countries on Algeria and the most important possible opportunities for Algeria and its challenges.

Keywords: The Algerian approach, conflict resolution, regional neighbors, Libya and Mali

مقدمة :

خلفت الثورات التي شهدتها المنطقة العربية عامة والمغاربية منها على وجه الخصوص – تونس وليبيا – منذ نهاية ديسمبر 2010 موجة من الصراعات الداخلية Intra State Conflicts مختلفة عن تلك التي سادت في العقود السابقة سواء من حيث انتقالها للدول المستقرة أو من حيث أطرافها والقضايا موضوع الصراع فيها أو من حيث تزايد طبيعتها المسلحة، هذه الوضعية عقدت من المحيط الجيوسياسي للجزائر الملتهب أساسا باتجاه الجنوب والمنطقة الساحلية الصحراوية منذ 2003 تاريخ أول عملية إرهابية في منطقة الساحل الإفريقي وحتى الانقلاب على السلطة في مالي عام2011، لتضاعف من حجم التحديات والرهانات التي تواجهها الجزائر على مستوى أمنها القومي من جهة وعلى المستوى السياسي بالنظر إلى اختلاف وجهات النظر بين مختلف أطراف الصراع الإقليمية والدولية والرؤية الجزائرية لمسألة التسوية السياسية لهذه الصراعات.

هذه المعطيات دفعت الجزائر للعمل لمحاولة تغطية الانكشاف والهشاشة الأمنية في الجنوب خصوصا مع تنامي عمليات تهريب السلاح وكذا الوضع الملغم القادم من مالي والقابل للانفجار في أي وقت وهو ما سيترتب عنه عواقب وخيمة على الأمن القومي الجزائري وبشكل لافت في مسألتي الطوارق والجماعات الإرهابية وعلى الجبهة الشرقية عبر إيجاد حلول سياسية توافقية بين الفرقاء في ليبيا.

الظرفية التي تمر بها الجزائر صاحبها جدل في العديد من الدوائر الأكاديمية والسياسية داخل الجزائر وخارجها حول قدرتها عبر سياساتها الخارجية على التأثير في الصراعات ومسارها والوصول بها إلى مرحلة التسوية السياسية (السلمية) والتي ترى فيها الجزائر أنها المخرج الوحيد والأوحد لمختلف الصراعات المنطقة المغربوساحلية Maghreb/ Sahel

في هذا الإطار تأتي إشكالية هذه الورقة لتبحث في أهم التصورات للمقاربة الجزائرية اتجاه دول جوارها الجغرافي تحديدا (ليبيا/ مالي) ومدى نجاعتها في حلحلة هذه الصراعات وتسويتها وفق تساؤل المركزي مؤداه:

_إلى أي مدى استطاعت الجزائر تقديم مقاربة فعالة وناجعة اتجاه حالة النزاع في دول الجوار الجغرافي ليبيا ومالي؟

ولمعالجة هذه الإشكالية نقترح المحاور الأساسية التالية:

1-مفهوم دول الجوار الإقليمي

2-تأثير وتداعيات دول الجوار الإقليمي على الجزائر

3- المقاربة الجزائرية اتجاه حالتي النزاع ليبيا /مالي

4_ المقاربة الجزائرية اتجاه حالتي النزاع في ليبيا /مالي :الفرص والتحديات

يتزايد تأثير دول الجوار الجغرافي سواء في تحقيق الأمن داخل الأقاليم التي تقع على حدودها وفي تحقيق التنمية الاقتصادية فيها على نحو يبرز الاهتمام المتزايد للقيادات السياسية ببحث البدائل الخاصة لإدارة العلاقات مع هذه الدول.

عادة ما يرتبط تحليل تأثير دول الجوار في التفاعلات الدولية بأحد ثنائيتين إما التكامل أو الصراع فمن ناحية ربطت كل من المدرسة البنائية والوظيفية في العلاقات الدولية بين تقارب الدول من الناحية الجغرافية ومساعي التقارب والتعاون بينها. وسيطر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الاعتقاد بأن التقارب الجغرافي يدفع الدول للتعاون[1] من جانب آخر وصلت العديد من الدراسات التطبيقية إلى أن القرب الجغرافي يؤدي إلى نشوب خلافات عادة ما يتعلق بمسائل ترسيم الحدود أو مناطق الحدود "Border Area" أو التنافس على النفوذ، وفي ذلك ذهبت الدراسة التي قام بها "بريمير" والتي أنتهى فيها للتأكيد على أن التقارب الجغرافي هو أقوى عامل للحرب بين دولتين، فيما انتهت الدراسة التي قام بها "جورتل ويدل" إلى أنها لا تعد سببا للصراع فقط وإنما موضوعاللصراع أيضا. [2]

I. تعريف دول الجوار "The Neighborigon Countries"

حتى ما قبل عقد من الآن لم يكن مفهوم "دول الجوار" السائد حاليا قد تبلور على الرغم من أن دور دول الجوار في المشكلات الداخلية والإقليمية ليس جديدا وإنما قائم ومعروف منذ زمن بعيد لكن دون اصطلاح محدد أو توصيف دقيق له يتعلق بالمحيط الجغرافي الجواري إذ كان ينظر إلى دور أي دولة أو طرف غير الدولة صاحبة المشكلة باعتباره تدخلا خارجي سواء أكان ذلك إقليمي أو من خارج المنطقة.

عمليا يعود تبلور المفهوم إلى الدور الجماعي والنظامي إلى بدايات الصراع العربي – الإسرائيلي تحديدا منذ صدور وعد بلفور ورغم أن التعامل مع القضية الفلسطينية بدأ منذ تلك اللحظة كقضية قومية تخص كل الدول العربية بالقدر ذاته إذ تعاملت معها الدول العربية من موقع الطرف الأصيل وليس من طرف الموقع المجاور إلا أن دور الدول العربية فيها على مدى قرن كامل يضعها في النهاية في خانة قضايا الاهتمام الجواري، حيث تعاملت معظم الدول العربية مع القضية بمختلف مساراتها كقضية إقليمية وكل طرف يرسم مواقفه وسياساته اتجاهها من موقع الطرف المجاور وليس باعتبار القضية تخصه مباشرة.[3]

أما مفهوم ودور "دول الجوار" في المسائل الإقليمية كقضية منظمة معترف بها فقد تبلور بعد الغزو الأمريكي لأفغانستان بعد أن وجدت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة في الاستعانة بالدول المجاورة لأفغانستان في ضبط الأوضاع والاتفاق على تصور توافقي للمستقبل الأفغاني يضمن حدا أدنى من الاستقرار للوضع الجديد (الوجود العسكري الأمريكي)، تكرس هذا المفهوم مع تصاعد الضغوط الأمريكية على العراق منذ منتصف 2002 حيث أخذت موافق الدول المجاورة للعراق تزداد أهمية وحضورا في تفاعلات الأزمة عبر مختلف مراحلها وهو الأمر الذي استشعرته بالفعل تلك الدول فنظمت عدة اجتماعات حضرتها مجموعة دول الجوار العراقي (إيران، تركيا، سوريا، الأردن، السعودية، الكويت) بالإضافة إلى مصر والبحرين وهو ما تكرر في حالات أخرى كـ أزمة دارفور، مالي وليبيا.[4]

تثير مناقشة مفهوم الجوار الجغرافي في تحليل العلاقات الدولية والنظم الإقليمية أسئلة عدة، مثل: ماذا يقصد بمفهوم الجوار؟ وما هو معيار تحديد الجوار، هل يكون المعيار الجغرافي وحسب، أم معيار حجم وكثافة التفاعلات بين الفاعلين الدوليين بغض النظر عن المسافة الجغرافية التي تفصل بينهم؟ وما هي المداخل النظرية لتحليل العلاقة بين دول الجوار؟ ويطرح، في هذا الصدد، قضايا مثل: توازن القوى، والصراع والتعاون الدولي. ثم ما هو شكل الجوار وإطاره، لأن الجوار قد يتمثل في دولة، أو في مجموعة دول، وقد يتمثل في نظام إقليمي له خصائصه المتميزة؟

من الناحية اللغوية، تشير المعاجم إلى مفهوم الجوار بمعنى القرب المكاني، بما يتضمنه ذلك من صلات وروابط. ففي اللغة العربية فإن الجار هو المجاور، وفي اللغة جاوره - مجاورة وجوارا،

والإجارة هي الغوث والنجدة .وفي اللغة الانكليزية neighbouring بمعنى المجاورة أو المتاخمة، وتشير إلى الشيء القريب قربا ماديا في المكان، أو قربا معنويا، أو تشير إلى العلاقة أو الرابطة التي تشمل معاني: الود، والصداقة، والألفة، والمحبة، والتعاون والمساعدة، كخصائص متوقعة من الجار. وفي اللغة الفرنسية فإن voisinageتعني قرب مكان السكن، وتشير إلى قوة الروابط والصلات بين الجيران، وهكذا، فان مفهوم الجوار، من الناحية اللغوية، يشتمل على معنيين هما: المتاخمة المكانية من ناحية، والروابط والوشائج المترتبة على ذلك من ناحية أخرى. وبحكم ارتباط مفهوم الجوار بالمكان، فقد ظهر المفهوم في إطار علم الجغرافيا السياسية، الذي يهتم بدراسة تأثير العوامل الجغرافية على الأوضاع السياسية في مجتمع ما أو دولة ما. ونجد جذور هذا المفهوم لدى عدد من المفكرين السياسيين الذين قاموا بتفسير بعض الظواهر السياسية اعتمادا على الخصائص الجغرافية للدول، مثل: أرسطو، وجان بودان، ومونتسكيو وكارل ماركس، وارنولد توينبي، فعلى سبيل المثال، تحدث مونتسكيو عن الأثر النفسي لوجود حواجز طبيعية فاصلة على الثقافة السياسية السائدة في مجتمع ما، من ذلك مثلا، ميل أهل الجزر للحرية وقدرتهم على الحفاظ على تقاليدهم، بحكم قلة الاتصال بالعالم الخارجي(5)

قضية الجوار والجوار الإقليمي كانت موضع جدل نظري منذ النصف الثاني من القرن العشرين بين ثلاث (03) مدارس رئيسية في العلاقات الدولية، فمن ناحية اهتمت المدرسة الواقعية Realism بدراسة الجوار الإقليمي بالتركيز على البعد الأمني وتحديدا تأثير سياسات دول الجوار الإقليمي على الوضع الأمني في الإقليم الذي تقع على حدوده وفي إطار ذلك تعد المصالح القومية للدول محددا مهما لنمط العلاقات التي يمكن أن تتطور بين دولة الجوار الإقليمي وبين دول الأعضاء في الإقليم ,كما أن حجم القوة لإحدى الدول مقارنة بجيرانها والمحيطين بها تحدد مسار هذه العلاقات ونوعيتها وفرص التعاون والصراع [5]أما المدرسة الليبرالية الجديدة فقد اهتمت بتحليل التفاعلات بين دول الجوار الإقليمي والدول الإقليمية بالتركيز على البعد الاقتصادي سواء في صورة مصالح اقتصادية كما يعبر عن ذلك الليبراليون التجاريون أو دور المنظمات والمؤسسات الإقليمية خصوصا الاقتصادية في التقريب بين الدول المتجاورة وتدعيم التعاون والتكامل الإقليمي عن طريق إقامة مثل هذه المؤسسات التي تسمح بتحقيق المصالح المشتركة بين دول الأعضاء فيها وهو ما يعبر عنه الليبراليون المؤسساتيون، بينما اهتمت المدرسة البنائية بتحليل تأثير الثقافة والهوية الاجتماعية والوطنية والمعايير والقيم في العلاقات بين دول الجوار الإقليمي والدول الأعضاء في إقليم ما وفرص تحقيق السلام والتعاون أو وقوع الصراع بينهما. [6]

II. تأثير وتداعيات دول الجوار الإقليمي على الجزائر حالتي ليبيا/مالي.

شكلت الحالة الليبية والمالية نموذجا لتأثير التغيرات في الأوضاع الداخلية في مناطق الجوار الإقليمي فقد أثبتت التطورات الحاصلة لأزمتي ليبيا ومالي تلك العلاقة الارتباطية بين الداخل والإقليم

التي بدت تجليتها فيما بات يعرف بـ "ثورات الربيع العربي" ليس فقط لجهة العدوى والنفاذية الإقليمية لحالة المد الاحتجاجي وإنما إن جاز التعبير أقلمة المشكلات الداخلية، فقد امتدت التفاعلات الداخلية في مجتمعات ما بعد الثورة إلى ما وراء الحدود استنادا إلى مفاعيل عدة من أبرزها:

* عدم اكتمال بنية الأنظمة الجديدة الأمر الذي خلق "ارتباكا" في المراحل الانتقالية فالنخب الجديدة التي تدير تلك المرحلة منشغلة بمشكلات الداخل وبالتالي لم تؤسس لسياسة خارجية محددة المعالم اتجاه دول الجوار لاسيما أن المؤسسات التي تدير الشؤون الخارجية للدولة لا تضع التوجهات بقدر ما تدير ما اتفق عليه داخل مؤسسات الحكم.

* التحولات المحتملة في هوية المجتمع: إذ أن تحركات الدولة في محيطها الإقليمي سواء القريب أو البعيد يستند إلى مجموعة من التصورات منها هوية المجتمع وتصوراته للدور الخارجي للدولة خاصة بالنسبة للدول الحراك العربي وهو الأمر الذي من المتوقع أن يلعب دورا في إعادة ترتيب مصالح وأولويات الدولة في محيطها الخارجي الإقليمي.

* تكريس الدولة (الرخوة): تراجع قوة الدولة في المنطقة وظهور إمكانات لتحولها من حالة الرخاوة إلى الفشل في حالة لم تعد قادرة على القيام بأداء الوظائف المنوطة بها خاصة الوظائف الأمنية والتنموية مما أفقدها شرعيتها. وبالتالي ضعف قدرتها في السيطرة على مجريات التفاعلات الداخلية وترشيدها بما يتناسب مع مصالحها المستقرة في دائرتها الخارجية حتى أنها مهددة في بعض الحالات بالتفكك [7]ويشير هنا "روبرت روتنبرج" "Robert Rotberg" على أن الدولة المنهارة نسخة متطرفة (متقدمة) من الدولة الفاشلة وهي تعبير عن فراغ كامل للسلطة في إقليم جغرافي محدد وعند التعامل مع فشل /انهيار الدولة هناك بعدان أساسيان ينبغي أخذهما بعين الاعتبار بعد داخلي وبعد خارجي، يعكس البعد الداخلي عدم استقرار مجتمعي، عجزا مؤسساتيا وبشكل خاص أزمة هوية ناشئة، أما البعد الخارجي فيعكس اتجاها نحو الانتشار المكاني "Spaitel Diffusion" للتهديدات الأمنية الناشئة من عدم الاستقرار الداخلي إلى دول مجاورة، إن الترابط بين هذين البعدين هو ما يفسر حقيقة أن فشل الدولة بلا شك ظاهرة معدية وكلما تطور فشل الدولة إلى انهيار للدولة كلما تفاقمت هذه العدوى [8]وكلما كان التغيير حاد ويتعلق ببنية الدولة وليس فقط النظام أضحى التأثير على دول الجوار أكثر عمقا.

* طبيعة البنية الإقليمية المحيطة فكلما كانت تلك الفئة ذات طابع تشابكي معقد أضحى تأثير التغيرات الداخلية أكثر عمقا."""

* تأثير العامل الدولي: حيث يلعب هذا الأخير دورا بارزا في زيادة تأثير الداخل في دول الجوار الإقليمي التي تصبح مترقبة لتبعات ذلك فعلى سبيل المثال: فإن التدخل العسكري للناتو في ليبيا لم يفرز فحسب قضية انتشار الأسلحة وإنما خلق قلقا لدى دول الجوار من احتمال تكرار هذه التجربة

مع تلك الدول فضلا عن طبيعة المصالح العسكرية والسياسية التي تنشأ إثر هذا التدخل الدولي وما يمثله من ضغط على دول الجوار[9] كذلك الحال بالنسبة لمالي بعد التدخل العسكري الفرنسي.

تشكل هذه العوامل محددات بارزة للعلاقة بين الأوضاع الداخلية والجوار الإقليمي خاصة في مراحل ما بعد "الثورات" على أن مسارات تلك العلاقة وحدود التأثير يتحدد وفقا للأوزان النسبية لهذه العوامل إلى جانب تصورات التهديدات إذ أن المعيار في تحديد نوعية العلاقات بين دول الجوار هو تصورات وإدراكات كلا الطرفين للتهديد الذي يمثله الآخر، فإدراك التهديد يكون بمنزلة المحفز الأول والمشكل الرئيسي لسلوكها وتحركها اتجاه الآخر.

2-<u>التداعيات</u>

إن التغيرات في الأوضاع الداخلية في كل من ليبيا ومالي ألقت بتداعيات على دول الجوار خاصة الجزائر التي تربطها بالدولتين شريط حدودي طويل إذ تقدر الحدود بين الجزائر وليبيا بـ 982 كم ومالي ب 1376 كم مع انكشافيتها بفعل الأحداث المتصاعدة في الدولتين خاصة وأن الدولتين كانت نشطتين إقليمين وبخاصة بالنسبة لليبيا بفعل اشتباكها إيجابا وسلبا في مرحلة القذافي مع الجوار العربي والإفريقي، ومن أبرز التداعيات نورد الآتي:

_تزايد التهديدات الأمنية لدول الجوار الإقليمي (ليبيا. مالي) بفعل ضعف الدولة وفشلها وغياب مؤسسات الأمن وتوافر السلاح لاسيما مع سيطرة فاعلين ما دون الدولة على إدارة ومراقبة الحدود مثل هيمنة الفصائل والكتائب المسلحة (التبو، ثوار غدامي، الطوارق، التولي) على مناطق واسعة من الحدود البرية بين الجزائر وليبيا وبين الجزائر ومالي [10] لا سيما و أن الجزائر تتقاسم حدود ممتدة وشاسعة مع كل دول منطقة الساحل والمقدرة بـ 6343 كم وهو ما يجعلها الأكثر تضررا من التهديدات العابرة للحدود[11]. فقد تسبب عجز ليبيا ومالي عن السيطرة عن حدودها في مشاكل كبيرة بالنسبة لجيرانها (تحديد الجزائر)، وذلك بسبب العلاقات الوثيقة التي تكونت بين الجماعات العرقية وشبكات الإجرام المنظمة والتي تعمل على ربط المنطقة ببعضها في صورة حزام[12] فقد سمحت السيولة الحدودية في تصاعد معدلات التسلل بين دول الجوار وهو ما سمح للجماعات الإرهابية بالقيام بعدد من الأعمال الإرهابية نذكر منها:

- اختطاف تسعة دبلوماسيين بمن فيهم القنصل العام الجزائري في مدينة غاو شمالي مالي أفريل 2012 على يد "حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا".
- الهجوم على موقع المركب الغازي الجزائري بـ "تينغنتورين" في 16 جانفي 2013 من قبل مجموعة "الموقعون بالدماء" وقد عبر استهداف هذا المصنع الضخم _أكبر حوض غازي جزائري_عن نقلة نوعية في التهديد الإرهابي للأمن بل شكل برهانا على شدة تأثيره فيه. [13]

- توسيع شبكات التجنيد للجماعات الراديكالية أو المقاتلين الأجانب في المنطقة العربية عموما وسوريا بشكل خاص عبر ليبيا وتونس نظرا للسيولة الحدودية في المنطقة المغاربية التي وفرت للجماعات مثل "أنصار الشريعة في ليبيا" وأنصار الشريعة في تونس التدريب للعناصر الجهادية [14] كما سمح إلى تنامي وعودة نشاط قاعدة الساحل والصحراء"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي" فضلا عن تهريب الأسلحة للخلايا النائمة باتجاه النيجر–جماعة بوكو حرام- وشمالي مالي وهو ما أشار إليه المبعوث الأممي السابق إلى ليبيا "مارتن كوبلر "على وجود أكثر من 20 مليون قطعة سلاح في بلد عدد سكانه لا تتجاوز 6 ملايين نسمة [15]وهو ما دفع أيضا مجلس الأمن بتمديد حظر السلاح المفروض على ليبيا لمدة عام إضافي بعد أن كان المجلس قد أصدر مارس 2011 قرار رقم 1970 والذي يطالب فيه جميع دول الأعضاء للأمم المتحدة منع بيع أو توريد الأسلحة أو ما يتصل بها من أعتده إلى ليبيا. [16] من جهة أخرى أشار الموقع الإلكتروني Small arms Surveyإلى أن ليبيا منذ عام 2011 أصبحت نقطة ساخنة لبيع الأسلحة غير المشروعة عبر الإنترنت بما يعكس تطور تجارة الأسلحة الغير المشروعة بها.[17]

- إعادة تشكيل عصابات التجارة غير الشرعية: عبر ظهور فاعلين جدد مهتمين بأعمال التهريب والتجارة غير الشرعية التي شملت السجائر والكحول والمواد الخام كالحديد والإسمنت والملابس الجاهزة والموارد الغذائية والآلات الحربية لاسيما بعد أن فقدت الأجهزة الأمنية في هذه الدول الاتصال بجزء من شبكات المرشدين وتحولها للاشتراك مع هذه الجماعات لاستفادة من جزء السوق والأرباح وهو ما يكبد الاقتصاديات الرسمية خسائر كبيرة على نحو ما تشير إليه ظاهرة تهريب الوقود من الجزائر على حدودها نحو تونس, ليبيا المغرب ،فوفقا لدراسة حديثة صادرة عن البنك الدولي وتقارير أخرى فإن الميزانية العامة للجزائر تتكبد خسائر سنوية تقترب من 1.3 مليار دولار بسبب التهريب خاصة الوقود الذي يصل إلى كميات كبيرة تتعدي1.5 مليار لتر كل سنة نحو الدول المجاورة وهو ما أشار إليه وزير الداخلية الأسبق "دحو ولد قابلية" في جويلية 2013 بالقول ""إن ربع الوقود الجزائري ينتهي به المطاف في أيدي المهربين لبيعه عبر الحدود ""هذا وتساهم عائداته في تمويل شبكات المهربين الإرهابيين والمخدرات. [18] هذه الأخيرة باتت تشكل تهديد حقيقي وذلك بسبب الطفرة التي شهدتها تدفقات المخدرات إلى الجزائر[19] وكامل الإقليم ألمغاربي والساحل الصحراوي التي تولدت بشكل أساسي نتيجة أللاستقرار خاصة في منطقة إفريقيا الغربية ودول الساحل تحديدا مالي وليبيا بالإضافة إلى الفساد وتواطؤ جهات أمنية حكومية مع هذه الجماعات.

- تشجيع حركات التمرد: فالبيئة الليبية والمالية تشكل مصدرا مغذيا لحركات التمرد في الجوار الإقليمي واللافت في هذا السياق أن عودة المقاتلين الطوارق اللذين حاربوا إلى جانب ألقذافي إلى شمالي مالي قد أجج الصراع المسلح بين الحكومة والحركة الوطنية لتحرير أزواد والتي ارتفع سقف مطالبها من حكم ذاتي إلى المطالبة بالانفصال عن دولة مالي وازدادت فرصة الطوارق في تقوية تمردهم إلى مرحلة الانفصال بظهور متغير آخر وهو "حركة أنصار الدين" التي تحارب حكومة مالي في إقليم أزواد، كما لا

تخفي الجزائر مخاوفها من تأثير ما يحدث في مالي على الطوارق الجزائريين كما هو الشأن بالنسبة للنيجر ويمكن القول هنا أن زوال نظام ألقذافي الذي كان يغدق بمساعداته على الطوارق ويتوسط لحل مشكلاتهم مع الحكومة واستغلالهم لصالحه قد لعب دور أساسي في إعادة صراعهم مع الحكومة إلى الواجهة مستغلين حالة ضعف السلطة والعجز الأمني في منطقة الساحل الإفريقي.

- التدخل الخارجي: فالتدخل الخارجي في ليبيا عبر الناتو والتدخل الفرنسي في مالي يثير مخاوف الجزائر والتي كانت وراء مواقفها ورفضها للتدخلات الخارجية بوصفها من أهم بواعث التهديد والفوضى في منطقة الساحل وإفريقيا عموما مشددة في ذلك إلى حالات التدخل التي فشلت في تحقيق السلام والاستقرار في الدول المتدخل فيها (الصومال، أفغانستان، العراق، ليبيا) بل ساهمت بدرجة كبيرة في تعدي حالات الفوضى إلى خارج حدود هذه الدول.

III. المقاربة الجزائرية اتجاه النزاع ليبيا/مالي.

تسعى الدبلوماسية الجزائرية من قيادة مسار الجزائر التعاوني بين أطراف الأزمة الليبية والمالية والذي يحظى بدعم إقليمي ودولي إلى تأكيد محورية الدور الجزائري على المستوى الإقليمي وهو دور تؤهلها له عدة اعتبارات جيوستراتيجية عديدة تريد الجزائر من خلالها أن تظهر بمظهر الدولة الرافضة للتدخل الخارجي والساعية إلى حل أزمات المنطقة بالحوار والتفاوض كما تظهره موقفها من الأزمتين.

تعكس المقاربة الجزائرية اتجاه أزمتي ليبيا ومالي المبادئ الخالدة [20] التي بها تعرف الجزائر نفسها منذ استقلالها وما تمخض عن هذه المبادئ من رؤية خاصة بهندسة المنظومة الأمنية والسياسية المغاربية والساحلية بما يصون القيم الأساسية لمختلف دولها وشعوبها وأهم ما يميزها: [21]

- مقاربة جيوية الطابع: تتأسس على امتداد إقليمي وتقسم مسؤولية مواجهة التهديد وبناء الأمن على مجموع الدول المنتمية إليه والتي تعرفها الجزائر "بدول الميدان"[22] إذ ترى الجزائر أن الطبيعة العلائقية التي تميز أمن الدول الساحلية تضع كل دولة منها أمام حالة من العجز عن تصميم أمنها الوطني انفراديا وباستقلال عن أمن جيرانها وتفرض عليها استتباعا تبني مقاربة شاملة تنظر إلى البنية الأمنية في إقليم الساحل/المغرب العربي كبنية مندمجة ومترابطة.

- أقلمة الحلول: تؤمن الجزائر أن احتواء التهديدات التي يواجهها الأمن لا سيما في منطقة الساحل/ المغرب العربي هو مهمة تقع على عاتق دول الإقليم أولا بوصفها المعنية المباشرة بالتبعات السلبية لديناميكياته الأزموية والنزاعيةو على الرغم من ضعف دول المنطقة وفقرها خاصة الساحلية منها إلا أن هذا بحسب الجزائر ليس مبررا لتملص هذه الدول من مسؤولياتها والتزاماتها الثنائية والمتعددة الأطراف أو اللجوء إلى القوى الأجنبية ولا يقتصر الأمر على دول المنطقة فقط بل على الأمم المتحدة والدول الإفريقية المدعوة أيضا لدعم القيادة الإفريقية في مجال السلم والأمن بالقارة. [23]

- التعاون بدل التدخل: وتعد هذه الميزة ركيزة أساسية من ركائز الأساسية للمقاربة الجزائرية وتجسيدا لمبدأ من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية وهي احترام سيادة الدول ورفض التدخل في شؤونها الداخلية [24] من دون إهمال بناء شراكة مع بقية دول العالم وهو ما التزمت به الجزائر في تصورها وجهودها لحل الأزمة الليبية والمالية مع الاستناد أيضا إلى مبدأ الجوار الإيجابي الذي يدفعها إلى بذل كل الجهود في سبيل الحل السلمي للأزمتين.

- تفعيل الدبلوماسية الإنسانية: انطلاقا من أن عوامل أللاستقرار في الساحل الإفريقي تقتضي مقاربة جزائرية متعددة الأبعاد تتجاوز الحلول الأمنية والعسكرية التقليدية إلى معالجة الأوضاع الاقتصادية والبيئية المزرية والتهميش السياسي والاجتماعي أخذتا بعين الاعتبار الخصوصية الإفريقية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. [25]

- مكافحة الإرهاب وتجريم دفع الفدية: عملت الجزائر على وضع إستراتيجية دولية تهدف إلى تحسيس شركائها بضرورة التعاون من أجل ضمان الفعالية المطلوبة والعمل على إنجاح الإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب العابر للأوطان بخاصة في إقليم الساحل الصحراوي وذلك باستئصال دوافعه والأسباب التي توفر له الشروط للاستمرار والاستفحال أهمها "دفع الفدية" بغرض تحرير الرهائن أو استرجاع الممتلكات (في حالات القرصنة) وذلك عن طريق السعي لاستصدرا قرارات ملزمة من قبل مجلس الأمن لاسيما أن هذ الأخيرة(الجزائر) قد أكدت أن الأمم المتحدة تبقى الإطار الأمثل لترقية تعاون دولي صادق يوظف كل الوسائل القانونية لمتابعة مرتكبي الجرائم الإرهابية، وقد أخذت الجزائر في هذا الإطار لعملها بعدين بعد إقليمي كمرحلة أولى وبعد عالمي كمرحلة ثانية [26]

إقليميا: نجحت الجزائر في دفع الدول العربية بتبني الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب أفريل 1998 كما نجحت في توقيع الاتفاقية الإفريقية للوقاية من الإرهاب ومكافحته الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية جويلية 1999 تعزيزا لهذه الاتفاقية تمت المصادقة على خطة عمل الجزائر 2002 التي تمخض عنها إنشاء المركز الإفريقي للدراسة والبحث حول الإرهاب أكتوبر 2002.

عالميا: المشاركة في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب سبتمبر 2011 وتشكيل مجموعة مختصة في تقوية مكافحة الإرهاب في الساحل على رأسها الجزائر.

- مصادقة مجلس الأمن الدولي بالإجماع 27 جانفي 2014 على اللائحة رقم 2133 التي تدين عمليات الاختطاف واحتجاز الرهائن التي تقوم بها الجماعات الإرهابية مقابل فدية أو تنازلات سياسية وقد أشار المجلس في الفقرة التاسعة من اللائحة 2133 إلى اعتماد المنتدى العالمي "مذكرة الجزائر" بشأن الممارسات الجديدة المتعلقة بمنع عمليات الاختطاف التي يرتكبها الإرهابيون طالبا للفدية".

منذ بداية الأزمة الليبية والجزائر تدعوا إلى الاعتماد على الحل السياسي ورفض كل الخيارات العسكرية وقد جددت هذا التأكيد منذ اندلاع الأزمة الليبية الأخيرة جويلية 2014 وانقسام الحكومة

إلى سلطتين متناحرتين بدعوتها إلى مصالحة وطنية من خلال عملية شاملة تجمع كل الخصوم بمن فيهم الإسلاميين وقيادات النظام السابق باستثناء المليشيات والجماعات الإرهابية التي ترفض الدخول في العملية السياسية على غرار "أنصار الشريعة" وتنظيم "الدولة "والجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة، كما رفضت الجزائر فكرة التدخل في ليبيا بدعوى محاربة الجماعات الإرهابية.

حاولت الجزائر الاستفادة من الوساطة الناجحة في الحوار بين الماليين بالإضافة إلى أنها تمتلك معرفة عميقة بالمنطقة للعمل السياسي بإطلاق مسار للحوار بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة بالجزائر وذلك منذ شهر مارس 2015 بإشراك جميع أطراف الأزمة الليبية لقطع الطريق على المجموعات الجهادية وتجنب المزيد من التدخل الأجنبي في آن واحد. فعقدت الجزائر ثلاثة جولات منفصلة من المحادثات بين مارس وجوان 2015 بالموازاة مع المسارات السياسية الأخرى التي عقدت في مدينة الصخيرات بالمغرب [27]وقد حرصت الجزائر على حضور كل أطراف الأزمة من ممثلي أحزاب سياسية ونشطاء سياسيين وأمراء الحرب على غرار عبد الحكيم بلحاج زعيم الجماعة الليبية المقاتلة سابقا ورئيس حزب الوطني والمفتي المعزول الصادق العرباني ومحمد الصوان رئيس حزب العدالة والبناء الأمر الذي انتقدته عدة أطرف ليبية على اعتبارها شخصيات لا تمتلك تأييد شعبي وارتباطها كذلك بأجندات دولية (قطرية إماراتية) [28]غير أن الجزائر ترى بأنهم جزء من الحل من أجل حوار جامع لا يقصي طرف إلا من صنفته اللوائح الأممية على قوائم الإرهاب [29]

تضمنت المحادثات مناقشات سبل الدفع بالعملية السياسية المتعثرة بالإضافة إلى:

- عملية التحول الديمقراطي.
- قضايا مكافحة الإرهاب.
- مرافقة الاحتياجات الإنسانية للسكان.
- دعم المسار السياسي والحل السلمي والمؤسسي في البلاد.

كما عقدت الجزائر اجتماعات ثلاثية ضمنت كل من مصر وإيطاليا كأحد الأطراف الإقليمية لإقناعها بضرورة الاعتماد على الحل السياسي كمخرج وحيد للأزمة الليبية.[29] كما عقدت سلسلة من الاجتماعات لوزراء خارجية دول الجوار الليبي ضمت كل من مصر وتشاد والنيجر تونس ليبيا والجزائر، ديسمبر 2015 أكدوا فيها على الحل السياسي المقترح من قبل الأمم المتحدة بوصفه القاعدة الضامنة لتسوية دائمة للأزمة الليبية [30]الأمر الذي جعل المقاربة الجزائرية تحظى بدعم أممي ودولي كبير.

يعود اتفاق الصخيرات الذي وقعت عليه الأطراف الليبية 18 ديسمبر 2015 في جزء كبير منه إلى المجهودات الكبيرة التي بذلتها الجزائر لحلحلة الأزمة الليبية وهو ما يفسر دعمها للاتفاق بالرغم من أن المغرب احتضنت التوقيع النهائي للاتفاقية كما عبرت من جهتها على ارتياحها لمصادقة مجلس الأمن

على اللائحة 2259 حول الاتفاق الليبي لكونه شمل الحل السياسي الذي ما فتئتت ترافع لأجله لاسيما ما يتعلق باحترام مبادئ السيادة والاستقلال والسلامة التربية والوحدة الوطنية.

إلا أن مجهودات الجزائر لم تتوقف بتوقيع اتفاق الصخيرات بل تعتبر أن المرحلة الأصعب هي تجسيد كل ما أتفق عليه على أرض الواقع وهو ما يبرر تعثر الاتفاق واتساع الخلافات السياسية بين الفر قاء الليبيين لاسيما في مسائل قيادة المؤسسة العسكرية، تركيبة المجلس الأعلى للدولة، المجلس الرئاسي... وغيرها من المسائل الخلافية.

نجحت الجزائر بتاريخ 1 مارس 2015 بجمع الحكومة المالية والجماعات السياسية والعسكرية شمالي مالي بالجزائر العاصمة والتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق سلام لإنهاء النزاع بها بعد أن نجحت الوساطة الجزائرية في التوصل إلى صيغة اتفاق بهذه الخصوص. جهود الوساطة للدبلوماسية الجزائرية في جوارها الإقليمي وفي المنطقة الساحلية الصحراوية (تشاد، النيجر) لا يعود إلى هذا التاريخ ولكن يرجع إلى سنوات التسعينيات خاصة من خلال الأطر والاتفاقيات التي كانت وسيطا فعالا فيها واستمرت إلى اليوم من خلال اللقاءات الثنائية ومتعددة الأطراف وأهم هذه اللقاءات قمة "جانت" بالجنوب الجزائري 8 و9 سبتمبر 1990 وضمت دول ليبيا مالي والنيجر وهي المرة الأولى التي يطرح فيها المشكل الأزوادي ولو بطريقة غير مباشرة من خلال ما تبناه المجتمعون –تعزيز التعاون وبرامج التنمية في المناطق الحدودية المشتركة بينهم لاسيما إدماج السكان المعنيين. –اجتماع وزراء داخلية مالي والنيجر بمدينة قاو GAO المالية بتاريخ 25-26 أكتوبر 1990 بالإضافة إلى هذه اللقاءات قامت الجزائر بتفعيل ندوة الدول الساحلية الصحراوية في إطار الأمن والتنمية نوفمبر 1993 بالجزائر وضمت الدول المعنية لإقناعها بضرورة التنسيق في مجال الأمن والتعاون الاقتصادي لتعزيز النسيج الاجتماعي والقدرات الخاصة لهاته الدول لمواجهة كل التحديات وعلى التزام الجزائر بمتابعة الوساطة في مالي، النيجر وتشاد وهو ما سمح لها جانفي 1991 بتوقع على اتفاقية السلام بمدينة "تمنراست" بين المتمردين الأزواد والحكومة المالية، إلا أن الاتفاقية فشلت بالرغم من نصها على لامركزية الشمال ودمج الأزواد وهو ما دفعها للوساطة بطلب من حركات الأزواد والحكومة المالية ، توجت بالتوقيع على "الاتفاق الوطني المالي" الذي ركز على الجوانب الأمنية دون الجوانب الأخرى السياسية والتنموية والاجتماعية، وهو ما أدى إلى فشله أيضا [31] وبالرغم من كل هذه الصعوبات والعراقيل إلا أن الدبلوماسية الجزائرية في النزاع المالي كانت ذا نفس طويل وهو ما يبرر تجديدها للوساطة بعد تعثرها فاحتضنت لقاء الجزائر 1992، لقاء تمنراست 1994، لقاء تمبكتو 1996 وبالرغم من كل هذه المجهودات فقد فشلت الوساطة الجزائرية في تلك الفترة لاعتبارين رئيسين:

1-الأزمة الأمنية التي كانت تمر بها الجزائر والتي أثرت على قوة المفاوض الجزائري.

2-غلبة التصورات الأمنية على كل أطروحات ومبادرات الوساطة التي قادتها الجزائر في مالي في تلك الفترة، وهو الأمر الذي بدأت تأخذه في الحسبان في أي حل وتصور بخصوص الأزمة في مالي.

أفضت الوساطة الجزائرية في النزاع بين الجيش المالي ومتمردي حركة التحالف الديمقراطي من أجل التغيير [32] إلى توقيع اتفاق تاريخي لتسوية نهاية للنزاع أشرف عليه الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة الوساطة التي قام بها الدبلوماسي الجزائري المخضرم "عبد الكريم عريب" والسفير الجزائري بمالي آنذاك، الاتفاق كفل إنقاذ منطقة كيدال من مستنقع العنف وإيجاد حل نهائي لنحو 1000 مسلح متمرد من الجيش المالي كما تضمن الاتفاق تأكيدا على التلازم الموجود بين الأمن والتنمية عبر إيجاد آليات لتحقيق ذلك أهمها: إنشاء مجلس جهوي مؤقت للتنسيق والمتابعة يتولى شؤون التنمية ويشرف على الميزانية المحلية وجميع مظاهر الأمن في المنطقة، إنشاء صندوق للاستثمار مع تسريع صلاحيات التسيير للجماعات المحلية ومنح قروض لإقامة مشاريع تنموية [33] غير أن الاتفاق عرف تعثر بسبب عدد من النقاط الخلافية وفهم بعض بنود الاتفاق وتطبيقه خاصة مسألة إعادة السلاح بين المجموعة التي يقودها نجل الزعيم القبلي العباس اج ابتلا والحركة الوطنية لتحرير أزواد بقيادة "حسن فكاكا" أيا غالي [34] ما استلزم قيادة وساطة جديدة أفضت إلى توقيع بروتوكول إضافي فيفري 2007.

سقوط نظام العقيد معمر ألقذافي عام 2011 عقد من المشكلة الأزوادية لتدفع آلاف المقاتلين الأزواد وغيرهم وكميات كبيرة من الأسلحة التي سمحت بعودة العمل المسلح في المنطقة من جديد ولكن مصحوبا بمتغير جديدة هذه المرة وهو النشاط السلفي الجهادي مع فصائل كتائب "إمارة الصحراء في بلاد المغرب الإسلامي" التي سيطرت بعد أشهر على كامل إقليم أزواد وهو الأمر الذي اتخذته فرنسا عام 2013 حجة لمحاربة الإرهاب وتمكين مالي من استعادة السيطرة على أراضيها وبالرغم من مشاركتها إلى جانب القوات الفرنسية إلا أن الأزواد تعرضوا إلى التصفية واعتقل العشرات منهم [35]

بعد عودة الهدوء النسبي إلى المنطقة بعد سيطرت القوات المالية والفرنسية أوكلت من جديد مهمة الوساطة للجزائر بين الحكومة المالية والجماعات الترقية حيث قدمت الجزائر خارطة طريق لمعالجة الأزمة سمحت لها لاحقا بالتوقع على اتفاق السلام بالأحرف الأولى بالجزائر العاصمة في 8 مارس 2015 وسط ترحيب أممي ودولي وإفريقي.

وضعت خارطة الطريق الجزائرية الإطار العام لمفاوضات السلام التي يجب أن يصل إليها الحل التفاوضي بشأن الأزمة الترقية عبر آليات عميقة للسلام تتناول جميع جوانب النزاع بما في ذلك التي تعتبر حساسة و ارتكزت خارطة الطريق على المبادئ الأساسية التالية: .[36]

1. إعادة التأكيد على الثقة بين الطرفين.
2. احترام الوحدة الوطنية ووحدة أراضي مالي.
3. احترام طابع الجمهورية والعلمانية لمالي.
4. إعادة تأكيد على الالتزام بالتوصل إلى تسوية سلمية للصراع.
5. الإعلان عن الاستعداد للحوار والتفاوض كوسيلة لتسوية النزاع.
6. تجديد الرغبة في البحث عن حلول سياسية واقتصادية واجتماعية كشرط لتحقيق سلام دائم ونهائي ومن ثم إنهاء النزاع.قسمت خارطة الطريق على ثلاث مراحل.

المرحلة الأولى:ويتم فيها الإقرار بجدول زمني، تعزيز تدابير بناء الثقة وخاصة توطيد عملية وفق إطلاق النار، متابعة جهود تنسيق بين الحركات الترقية.

المرحلة الثانية: مرحلة التفاوض على القضايا الجوهرية تتولها فرق التفاوض المتخصصة (فريق المواضيع السياسية والمؤسساتية -فريقي مواضيع الدفاع والأمن–فريق المواضيع الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والثقافية -فريق مواضيع المصالحة والعدالة والقضايا الإنسانية).

المرحلة الثالثة:مرحلة تشكيل خطة التسوية وتطويرها ووضعها في إطارها القانوني المتفق عليه وكمرحلة لاحقة وضع اتفاق السلام الشامل والنهائي.

كما قامت الدبلوماسية الجزائرية باستدعاء شخصيات من ذوي الخبرة من المجتمع المالي من كل طرف من أطراف النزاع وذلك لتوسيع دائرة المشاركة في مجموعات أو فرق التفاوض المتخصصة وتقديم مساهماتهم.

_المقاربة الجزائرية اتجاه حالتي النزاع في ليبيا /مالي :الفرص والتحديات :

الفرص:

تقدم الجزائر بخبرتها الدبلوماسية والسياسية عبر مسارها في إدارة النزاع في شمالي مالي (اتفاقية تمنراست .اتفاقية الجزائر)وكذا الوساطة في المفاوضات أليبية (اتفاقية الصخيرات) فرصة لأطراف النزاع في هذين البلدين لبعث مسار التسوية وفق الاتفاقيات التي تم التوصل إليها على المستوى الجهوي والثنائي ,كما بإمكان الجزائر من خلال مساهمتها في تمويل المشاريع التنموية المحلية في مالي ودعم القطاع الخاص من اجل الاستثمار تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذا البلد ما يمكن الجزائر من ضمان قوتها اللينة وكذا الحد من تأثير الجهاديين والمهربين على السكان المحلين وذلك دون إضعاف الاقتصاد العابر للصحراء وهو ما من شانه أيضا الحد من التأثير الفرنسي في شمالي مالي ,كما بإمكانها مواصلة جهودها كوسيط بين الأطراف في الطوارق من جهة وبين الأطراف والسلطة في باماكو من جهة أخرى بالمحافظة على مقاربتها في الفصل بين الجماعات الإرهابية وجماعات

الطوارق الذين لديهم مطالب سياسية مشروعة مستندة في ذلك على التعبئة السياسية للمجتمع الدولي ومكانتها الدولية كقرارات مجلس الأمن لردع الجماعات المسلحة و زعماتها الرافضة للعملية السياسية .

التحديات :

تواجه الجزائر تحديات كبيرة بشان مقاربتها اتجاه حالتي النزاع في مالي وليبيا خاصة الأخيرة إذ لا تزال صورتها تعاني من الجمود اتجاه الثورة في ليبيا والانطباع الذي أعطته خلال ومزاعم دعمها لنظام ألقذافي ،رغم أن الموقف الجزائري ضد التدخل الأجنبي كان بالتأكيد يتوافق مع مواقف الاتحاد الإفريقي وينسجم مع المبادئ التي تحكم السياسة الخارجية الجزائرية لكن غياب الاتصال المناسب لم يسمح للجزائر ب لعب دور اكبر في ليبيا في مرحلة مابعد ألقذافي الشيء الذي قلل من فعالية الوساطة وهو التحدي الذي مازالت تواجهه الجزائر إلى اليوم زيادة على تداخل طبيعة الأزمة الليبية والمالية ومسبباتها (مطالب سياسية ,اجتماعية ,أطماع أجنبية ,أجندات سياسية دولية)إلى جانب الطبيعة القبلية التقليدية للمجتمع الليبي /المالي وخلوه من المظاهر المؤسساتية والتقاليد الممارستية للمجتمع المدني ما يزيد من حدة النزاع وإعطائه طابعا عصبيا .

الخاتمة:

منذ اندلاع "ثورات الربيع العربي" نهاية ديسمبر 2011 لاسيما في كل من تونس وليبيا وتأثيراتها على دول الجوار في حالة تصاعد مطرد إما بسبب التداخل والتشابك في القضايا والصراعات التي أنتجتها هذه الثورات أو بسبب المصالح أو الأهداف المشتركة التي أوجبت التنسيق في قضايا متعددة أمنية اقتصادية إنسانية كمشكلة اللاجئين والإرهاب هذا الوضع جعل القضايا التي تشكل واقع العديد من الدول في الوقت الحالي والتي تؤثر على أمنها واستقرار ووجودها المادي في بعض الحالات ومن بينها الجزائر إلى التفكير في بدائل في إدارة علاقاتها مع دول الجوار على نحو تحقيق مصالحها الوطنية وتضمن استقرار هذه الدول ومستوى التعاون بينها وفي هذا الإطار طورت العديد من الدول بدائل وخيارات لإدارة علاقاتها مع دول الجوار منها دبلوماسية متعددة الأطراف Mullolateral Diplomacyاستراتيجية الانخراط الانتقائي Selectule Engagement

قدمت الجزائر نفسها منذ اندلاع ثورات الربيع العربي 2011 كوسيط إقليمي محايد لحل النزاع في كل من ليبيا ومالي بمقاربة شاملة تعكس التصورات الجزائرية اتجاه النزاع في البلدين تتأسس على مجموعة من الأفكار والرؤى أهمها: الحوار مع كل أطراف النزاع وبناء الثقة وفكرة عدم الفصل في بين التماثلات الفعلية للتهديد والمترابطة ب (الإرهاب، الجريمة المنظمة، المخدرات) وبين الأوضاع المواتية لانتشارها وكذا استقلالية هاته الدول وحريتها في اختيار أنظمة الحكم الملائمة لأمنها الوطني والإقليمي

من دون تدخلات فوقية (فوق-إقليمية) كما قامت المقاربة الجزائرية على فكرة التعاون والتنسيق الجهويين بينها وبين المجموعة الدولية في إطار الدبلوماسية المتعددة الأطراف وأن الأمن والتنمية كرهانين متضافرين بالإضافة إلى تجفيف منابع تمويل الإرهاب، وهي أفكار ورؤى تعكس قيم ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية التي باتت تشكل هويتها التي تعرف بها نفسها منذ الاستقلال.

بالرغم من نجاح المقاربة الجزائرية الصعب في مالي والذي يبقى هشاوفشلها في الأزمة الليبية إلى حد الآن فإن المقاربة الجزائرية بقيت دون الآمال المعقودة عليها لكونها تأتي كرد فعل وليس كفعل استباقي وبالتالي فإننا نرى أنها بحاجة إعادة تقييم وتقويم وفق عملية إعادة التموضع من خلال إستراتيجية واضحة على نحو يضمن لها تحقيق مصالحها ويحفظ لها مكانتها التي تتسق ووزنها في المنطقة.

الهوامش :

(1) Robert Keohane "International Institutions: Two Approaches ", International Studies Quarterly. Vol32. No4. (Dec. 1988) PP 383-385. See also john. Ruggie, Multiateralism. Am Anatony Of An Institution International Organezation, Vol 48, No 3 (Summer 1992) PP 560-561.

(2) A. j. Enterline << Regime Changes, Neghbrhoods, And Interstate Conflic, 1816-1992 >> The Journal Of Conflict Resolution, Vol, 42, No 6 Dec 1998, PP 804-829.

(3) سامح راشد.." دول الجوار كآلية للعمل الجماعي الإقليمي: المفهوم الدور والفعالية"، شؤون عربية، عدد 159، أكتوبر 2014.ص55

(4) المرجع نفسه

(5) A. j. Enterline. Opcit.p، 829

(6) سامح راشد، المرجع سابق,ص56

(7) كما حدث مع إعلان برقة إقليما فدراليا.

(8) بالنظر للامتدادات القبلية على جانبي الحدود مما يسمح لتدفق السلاح والتآزر الهوياتي بين المجموعات العرقية والإثنية الممتدة الجزائر، ليبيا، مالي، تشاد، النيجر.

(9) محمد عز العرب: "الحدود السائبة: المشاكل المستعصية لضبط مناطق الحدود بالشرق الأوسط" اتجاهات الأحداث، أوت 2014، ص51.

(10) حسام حمزة، <<الجزائر والتهديدات الأمنية في الساحل التصور وآليات المواجهة>>سياسات عربية،عدد21،جويلية ،2016، ص79.

(11) محمد عز العرب، مرجع سابق، ص51

(12) حسام حمزة، مرجع سابق، ص80.

(13) مجلس الأمن يمدد حظر السلاح على ليبيا، متحصل عليه : www.alyazeera.net/meus/arabic/20172

(14) تشير بعض التقارير إلى أن عدد المقاتلين في مناطق النزاع في سوريا والعراق ارتفع من حوالي 5000 عام 2014 إلى 8000 عام 2015 وتتصدر تونس بلدان المغرب العربي ب 6000 مقاتل تليها المغرب ب مقاتل 1200.

(15) مجلس الأمن يمدد حظر السلاح على ليبيا، مرجع سابق.

(16) تجارة السلاح في ليبيا، متحصل عليه:
http:// arabic.rt.com/middle-eest/877861.

(17) محمد عز العرب، مرجع سابق، ص52.

(18) تشكل منطقة الساحل في السنوات الأخيرة نقطة التقاء ثلاثة من أكبر الطرق التي تستخدمها شبكات تهريب المخدرات العابرة للقارات: الكوكايين القادم من أمريكا اللاتينية (كولومبيا، البيرو، بوليفيا) عبر السواحل الغربية لإفريقيا والهيروين (الأفيون) الآتي من آسيا (بورما وأفغانستان) وبعض مستخلصات المخدرات المنتجة في إفريقيا الغربية، للمزيد أنظر:

Simon julien,"Le Sahel comme espace de transite de stupéfiants Acteurs et conséquence politique" Hérodote, No, 142, 2011, P 125.145.

(19) المبادئ الثابتة للسياسة الخارجية الجزائرية: عدم التدخل في الشؤون الداخلية، حق الشعوب في تقرير مصيرها، التسوية السلمية للنزاعات، احترام الحدود الموروثة على الاستعمار...

(20) وهي مالي، موريتانيا، النيجر، ليبيا.

(21) حسام حمزة، مرجع سابق، ص83.

(22) هذا التصور يندرج ضمن توجه أشمل عبر عنه الرئيس الجزائري في الاجتماع 37 لمجموعة الثمانية المنعقد في مدينة دوفيل Deauville الفرنسية، وهو نفس التوجه الذي أكد عليه وزير الخارجية رمضان لعمامرة في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 68 سبتمبر 2013 إذ دافع باسم الجزائر من أجل وضع حلول إفريقية لمشاكل إفريقيا بالتعاون مع المجموعة الدولية.

(23) للإشارة هنا كانت الجزائر قد رفضت الانضمام إلى قوات التدخل السريع التي شكلتها فرنسا والتي تضمن 5 دول من بينها 3 دول من دول الميدان وهي: مالي، النيجر، موريتانيا، تشاد، بوركينا فاسو انطلاقا من أن الجيش الجزائري غير مخول بالتدخل والمشاركة في عمليات عسكرية خارج التراب الجزائري.

(24) المرجع السابق، ص85.

(25) حساني خالد، <<الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب: الأطر والممارسات>> جريدة الشعب، مارس 2016، متحصل عليه:

www.ech-choob.com/ar/أعمدة ومقالات/مساهمات./item/41077.

(26) متعالي إبراهيم، <<دور المقاربة الجزائرية في حل الأزمة الليبية>>مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 6 جوان 2016، ص93.

(27) الجزائر ترصد مستقبل المفاوضات في ليبيا على ضوء التجاذبات بالخليج، بوابة الوسط، متحصل عليه: alwasat.ly/are/news/libya/145267

(28) وزارة الخارجية الجزائرية، الحوار الليبي الشامل: اختتام أشغال الاجتماع الثالث لقادة ورؤساء الأحزاب والنشاط الليبيين بالجزائر، متحصل عليه:

http://www.mae.gov.dz.news-article/3124.

(29) بالرغم من وجود خلافات بين وجهات النظر المصرية والجزائرية خاصة مسألة التدخل العسكري.

(30) متعالي إبراهيم، مرجع سابق، ص94.

(31) الحركة العربية للأزواد، الشعبية من أجل شعب الأزواد، تنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة الحركة الوطنية لتحرير الأزواد والمجلس الأعلى لتوحيد الأزواد والحركة العربية للأزواد.

(32) للإشارة هنا لم يكن تدخل الجزائر قوياً في مالي إلا مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات بعد أن انتقل كفاح الأزواد إلى الكفاح المسلحة عبر تشكيلهم حركات عسكرية لمواجهة النظام المركزي في مالي.

نبيل بوبيه،" المقاربة الجزائرية لبناء السلام في مالي دراسة في خارطة طريق2014"مجلة دفاعات متحصل عليه :http://platform.almanhal.com/Reader/Article/72689

(33) التحالف الديمقراطي من أجل التغيير.

(34) المرجع السابق .

(35) أبوبكر الأنصاري،" فشل اتفاق السلام بين مالي والتحالف الديمقراطي من أجل التغيير"، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، متحصل عليه: www.ssgow.org/ar/print.art.asp?aid=761080800=1

(36) نبيل بوبية، مرجع سابق،

(37) شملت أطراف المفاوضات الحركة الوطنية لتحرير الأزواد MNLA المجلس الأعلى لوحدة أزواد HCUA الحركة العربية لأزواد MAA هذا وتقود الجزائر المفاوضات إلى جانب فريق من الوسطاء مكون من: الاتحاد الإفريقي، الأمم المتحدة، المؤتمر الإسلامي، الاتحاد الأوربي فضلا عن بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر وتشاد.

(38) نبيل بوبية، مرجع سابق.